الثورة
الاحد 24 رمضان 1433هـ 12 أغسطس 2012م العدد (17435)

المثقف وصانع القرار

د. صالح سليمان عبدالعظيم

ما زالت العلاقة بين المثقف وصانع القرار في عالمنا العربي علاقة شائكة، يحكمها الكثير من الجوانب القلقة والمضطربة. ورغم طول الفترة الزمنية التي مرت منذ نشأة الدولة العربية الحديثة، فإن العلاقة بين المثقفين والحكام لم تصل بعد لدرجة من الليونة المجتمعية بما يساعد كلا منهما على القيام بعمله والأدوار المنوطة به، ويساعد على الاستفادة المتبادلة والعميقة في ما بينهما.

ولم يكن صانع القرار هو المسؤول الوحيد عن توتير هذه العلاقة كما يدعي الكثيرون، لكن الأمر يعود أيضا إلى المثقفين وجماعاتهم المتناثرة، ناهيك عن تشرذمها وتضارب المصالح في ما بينها. فقد جرى العرف في الفكر العربي المعاصر، على أن يتم توجيه اللوم لصانع القرار واتهامه بالفوقية والديكتاتورية.

ويصل الأمر إلى حد سجن المثقفين وعدم الإصغاء لهم وتبادل الحوار معهم والتعامل مع مشروعاتهم الفكرية والمجتمعية باهتمام وجدية. ولم يخلُ الأمر من اتهام مقابل من صناع القرار ومريديهم، للمثقفين بأنهم مثيرو فتن وصراعات لا يجب الحديث عنها أو الزج بقوى المجتمع المختلفة في أتونها، وما ينجم عن ذلك من كوارث لا تحمد عقباها.

ويمكن تلخيص تلك العلاقة الشائكة بين المثقفين وصانعي القرار، بكونها علاقة قائمة على عدم الثقة واستعلاء كل طرف على الطرف الآخر.

فالمثقفون يرون أنفسهم جديرين بوضع الخطط التنموية ومتابعتها، والتأكد من المسارات التي تتخذها في ما بعد. وفي الوقت ذاته فإن صانع القرار، وهو الحاكم بأمره، يجد غضاضة في قبول ما يمليه عليه المثقفون، خصوصا إذا تم ذلك بطرق خشنة لا تليق وإحساس صانع القرار بذاته وما يمتلكه من سلطات مطلقة تتيح له تقبل ما يريد وإقصاء ما لا يريد.

والواقع أن العلاقة بين المثقف وصانع القرار تتحدد بالسياقات المحيطة بها، فلا توجد علاقة مطلقة واحدة في كل المجتمعات الإنسانية. وهو أمر يتضح في ضوء التفاوتات الهائلة بين طبيعة العلاقة بينهما في العالم العربي، مقارنة بما يحدث في العالم الغربي، بل وفي الكثير من مناطق العالم الأخرى.

فالسياق الديمقراطي المجتمعي الحاكم، يوفر نمطا من تحديد الأدوار لكل منهما لا يستطيعان تجاوزه، كما يوفر اطمئنانا كبيرا، على الأقل بالنسبة لجموع المثقفين، يدفعهم لقول ما يريدون من دون خوف وهلع. وهذا ما يؤسس لمسارات عمل متواصلة ومتطورة وناضجة، تحكم العلاقة في ما بينهما بسهولة ويسر، وتطور مواقفهما وأساليبهما عبر مسارات التطور المجتمعي، والتحولات المختلفة المرتبطة بها.

فالقول بتخلف صانع القرار يقابله قول آخر بتخلف المثقفين، فكلاهما يعيش في بيئة مجتمعية واحدة؛ تطور وتقدم أحدهما رهن بتطور الآخر، والعكس أيضا صحيح. من هنا فإنه من الضروري تعميق العلاقات في ما بينهما، مع الحفاظ على قدر من الخصوصية يكفل لكل طرف مكانته، كما يكفل له عرض تصوراته ومناقشتها بما يصب في النهاية في الصالح العام، من دون تغول أو هيمنة.

نقول هذا وأعيننا على المشهد المصري الحالي، الذي تتوتر فيه العلاقة بشكل غير مسبوق بين بعض المثقفين وصانع القرار. وهو توتر يعيد مشهد النظام السابق بحذافيره، ولكن بشكل باهت وممل، يمقته التاريخ الذي يرفض الإعادة ويستهزئ بها.

ففي ظل الحيز الديمقراطي غير المسبوق في مصر الآن، مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام السابق، وجد المثقفون فرصتهم لمهاجمة صانع القرار والنيل منه ومن قراراته، في مشهد يستدعي المقارنة بين صمتهم السابق وبين جرأتهم الحالية. ولا تتأسس هذه الجرأة على موضوعية ورغبة حقيقية في التطوير، بقدر ما تنشأ عن فوبيا عميقة تجاه الإخوان المسلمين.

وبالتبعية تجاه كل ما يمت بصلة للمشروع الإسلامي. يعمق من هذه الجرأة أن صانع القرار نفسه، ربما عن قصد أو غير قصد، يبتعد بدرجة أو بأخرى عن مشروع الثورة وأهدافها الراديكالية، التي استشهد في سبيلها المئات من المصريين.

يحتاج الواقع الآن إلى درجة من العقلانية بين المثقفين وصانع القرار، فلن تُجدي المواجهات والعنف اللفظي فتيلا في معركة وطن ينشد الحرية ويكافح من أجلها. وهو أمر يستدعي من الطرفين العمل معا، فلا الإخوان وكافة التيارات الإسلامية الأخرى يمثلون الوطن، ولا المثقفون أنفسهم على كافة مشاربهم وتوجهاتهم وأيديولوجياتهم يمثلون مصر وأهلها.

فحينما يتصور المثقفون أنهم الوطن، فإنهم لا يختلفون عن صانع القرار الذي ينفرد بالقرارات وبالأرض والتاريخ، وحينما لا يرى صانع القرار إلا نفسه وتصورات مريديه وبطانته، فإنه لا يختلف عن المثقفين الذين يريدون أن يلووا عنق التاريخ والثقافة، ويفرضوا أطرهم الفكرية على ملايين البشر.

تحتاج مصر الآن للمهادنة بين المثقفين وصانع القرار، بما يضمن الحوار والنقاش والتسامح، عسى الله أن يجعل لنا مخرجا!

الشبان في مواجهة المسنين بعد الربيع العربي

روجر أوين

من أكثر المظاهر تجلياً، إنما أيضاً الأكثر غموضاً للثورة الشبابية في قلب الربيع العربي، أن تكون انتهت ببقاء مقاليد السلطة بمعظمها في يد النخب الأقدم عهداً، التي تعود إلى مرحلة ما قبل الثورة. ويعود الأمر جزئياً، وفقاً لما يكشفه الواقع اليومي، إلى استمرار نفوذ المسؤولين العسكريين والأمنيين الذين يحكمون ما يسمّى في أغلب الأحيان بالدولة العميقة.

ولكن الأمر مرهون أيضاً إلى حد كبير بتداعيات ما عرّفه أخيراً خبير الديموغرافيا الفرنسي فيليب فارغ، المتخصص بالشرق الأوسط، والذي وضع كتابات لمعهد »بوركينغز« في العاصمة واشنطن، على أنه عملية تتضمن تغيّراً ديموغرافياً طويل الأمد وبالغ الأهمية، بدأت بتخفيض جذري لمعدلات الولادة العربية في معظم بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ابتداءً من منتصف ثمانينات القرن العشرين، ما يذكّر بتوجّهات كانت عرفتها أوروبا قبل عقود قليلة.

أما الأرقام فمذهلة فعلاً. وقد أشار فارغ إلى أنه على امتداد الـ ٢٥ سنة الماضية، تراجعت معدلات الانجاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٣.٣ طفل لكل امرأة يزيد عمرها عن ١٥ عاماً، علماً أن تونس ولبنان يقعان في أدنى القائمة، مع ما يزيد بقليل عن طفلين، والمغرب وليبيا مع ٢.٤ إلى٢.٧ ، ومصر والأردن وسورية مع ٣ إلى ٣.٥ طفل. وتماماً كما في غربي أوروبا، قامت الأسباب الرئيسة على مزيج من التمدن المتزايد، والانتقال نحو اقتصادات الخدمات، وانتشار التعليم، وقد أدت كل هذه العوامل مع الوقت إلى تأخير سن الزواج ونتجت عنها رغبة في إنجاب عدد أقل من الأولاد، بسبب ارتفاع التكاليف، بعد أن نتج عن نهاية الطفرة النفطية في أواخر ثمانينات القرن العشرين تراجع حاد في قدرة كل دولة على توفير إعانات للمواد الغذائية وإيجارات وخدمات رعاية صحية، وأهم من هذا كله، تعليم مجاني.

ورافق هذا الانتقال ما أطلق عليه خبراء الديموغرافيا تسمية »تضخم فئة الشباب«، وهو زيادة هائلة في فئة الشبان العرب الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥عاماً، وقد تزايد عددهم من نحو ٤٠ مليوناً في ١٩٨٠، إلى أكثر من ٩٠ مليوناً اليوم. فضلاً عن ذلك، ووفقاً لما أظهره فارغ، نمت هذه الأرقام بوتيرة أسرع بكثير من الموارد، وخصوصاً على صعيد الحصول على تعليم جيد وعلى وظائف في ما بعد، ما أدى إلى ظاهرة جديدة كلياً، تقوم على ازدياد معدلات البطالة في أوساط المتخرجين. وبنتيجة ذلك، باتت الغالبية الكبرى من العاطلين عن العمل في مصر، والأرجح في أماكن أخرى، ما دون سن الثلاثين، ومعظمهم تلقوا نوعاً من التحصيل العلمي، وقلة منهم فقط مارست يوماً وظيفة دائمة. وما زاد الأمور تعقيداً هو أن هؤلاء الشبان يؤمنون بصورة متزايدة بتفعيل دور المرأة، وبالحرية السياسية، وبحقهم كأفراد بعيش الحياة التي يريدونها.

وتقف في مواجهة صفوف الشبان طبقة رجال في سن أكبر بكثير كانوا المستفيدين الرئيسيين من النظام التعليمي بالصورة التي كان عليها ما بين أربعينات وستينات القرن الماضي، وبقيت قيمهم تستند إلى مفهوم السلطة الأبوية في المجتمع، حيث تُعتبر العائلة الوحدة الأساسية، وحيث تتقاعس الزوجات والأمهات، وإن كنّ متعلمات، عن البحث عن وظيفة خارج المنزل. ولا عجب في حصول تصادم أجيال واسع النطاق، كما ان من غير المستغرب ان الفوز بالحريات المؤقتة نتيجة الإطاحة المستمرة بحكام ديكتاتوريين قد سقط بسبب محافظة عدد كبير من الجنرالات والقضاة القدامى في مصر، ونظرائهم من قادة سياسيين ودينيين في تونس وأماكن أخرى على مواقعهم.

وبالنسبة إلى المستقبل، يشير فيليب فارغ إلى توافر عدد من التوجهات المتناقضة. فمن جهة، تبقى العقبات المانعة لتوظيف النساء قائمة، وخصوصاً المتزوجات منهن، لأن الأزواج يمنعونهن من الذهاب إلى العمل. وشرح أن هذا هو السبب المسؤول بصورة شبه تامة عن التدني الشديد لمستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الشرق الأوسط، وهي لا تزيد أبداً عن ٢٥ في المئة (كما في المغرب وتونس)، وتنتشر على نطاق أوسع نسبياً وتراوح بين ١٤ إلى ١٦ في المئة (في مصر وسورية والجزائر)، بالمقارنة مع معدل عالمي هو ٥٥ في المئة. ومن جهة أخرى، يقوّض الميل نحو تأسيس أُسر تضم ولدين التسلسل الهرمي الذي كان شائعاً بين الإخوة، علماً أن ارتفاع مستويات التعلم في أوساط الفتيات يجعلهن أكثر ثقافةً من آبائهن، ويتنافسن بضراوة أكبر مع الذكور المتعلمين للحصول على وظائف. أما النتيجة بنظر فارغ، فهي أن الأسر تتحول إلى كيانات أقل تماسكاً، يطغى عليها العنصر الذكري، مع اتساع المجال لنظرة إلى الحياة تعتمد أكثر بكثير على الطابع الفردي داخل المنزل وخارجه.

إلى أين نتّجه إذن من هذا المنطلق؟ وما الذي يمكن فعله أصلاً امام تزايد مستويات الإحباط في أوساط عدد كبير جداً من الشبان في الشرق الأوسط؟ في إحدى المراحل، كان يتم تسليط الضوء على هجرة الشباب، إما إلى أوروبا، أو إلى البلدان النفطية، كالسعودية ودول الخليج. ولكننا نعرف أن هذا ما عاد خياراً مهماً، حتى لو كان عبور الحدود في أغلب الأحيان أسهل مما يفترضه معظم الناس، وفقاً لما يكشفه فارغ نفسه.

وفي ظل هذه الظروف، تصح ملاحظة فارغ أن الرد الفعلي الوحيد على تصادم الأجيال الحاصل يكمن في حقلي السياسة والاقتصاد، حيث أن من الضروري، كما نعرف كلنا، استحداث فرص عمل وبسرعة، ناهيك عن موقف صحيح آخر، وهو أن من الضروري إشراك الشبان في العملية السياسية، وليس كأعضاء في أحزابهم الشبابية الخاصة التي عجزت إلى حد كبير عن نيل دعم شعبي، وليس بصفتهم مراقبين للاستطلاعات أو مساعدين لقادة يفوقونهم سناً بكثير، إنما كمرشحين فعليين.

وسيكون من المفيد أيضاً أن يتم تعيين وزراء في الحكومة يكون سنهم أصغر بكثير من رئيس مجلس الوزراء المصري الجديد هاشم قنديل، في سن الخمسين، والذي تم الترويج له على انه أصغر رجل يصل إلى منصب رفيع كهذا في مصر. إنه إيحاء مثير للشك، لأن القرن العشرين شهد رؤساء أصغر سناً، من بينهم جمال عبد الناصر بنفسه. لكن الفكرة الأوسع هي الارتقاء ببعض عناصر الجيل الأصغر إلى مراكز بارزة في السلطة، داخل الحكومة والإدارة على حد سواء، بالاستناد إلى طاقتهم وأفكارهم، وكمصدر لتشجيع الآخرين ممن ينتمون إلى جيلهم.

والفكرة الأخيرة هي مناشدة السلطات العسكرية والقضائية بالتقاعد في سن الستين أو الخامسة والستين ليكون ذلك بمثابة إشارة مناسبة للجيل التالي. ولكن في ظل الظروف الراهنةش، يُعتبر هذا الأمر أقرب إلى الخيال من أن يكون اقتراحاً عملياً!

الهاديمي بريطاني جامعة هارفارد - دار الحياة

آلم رصاص

تعز ومرضى الكلى.. «الفشل» والغسيل!!

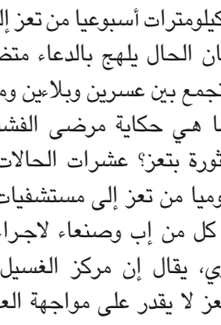

أمين الوائلي
Ameenone101@gmail.com

■ تأخذ «هناء» رحلتها الأسبوعية في تعز إلى صنعاء تقصد مستشفى الثورة العام حيث تخضع لجلسة «غسيل كلوي» ولما تزل الصغيرة في عمر الورد غير أنها تختصر في وجهها الضامر براءة الطفولة وحزن الكهول.

■ رفقة والدتها تحصل «هناء» على تحويل من مستشفى الثورة بتعز إلى نظيره بالعاصمة صنعاء مع توصية طبية بضرورة تمكين الصغيرة من جلسة الغسيل الكلوي في الموعد المحدد دون إبطاء ومع أن «هناء» أضعف وأصغر من أن تحتمل هكذا مشقة وعناء إلا أن الأطباء هناك في تعز ينصحون والدتها دائما «إذا كنت مهتمة بصحة ابنتك فليس أمامك إلا أن تأخذيها إلى صنعاء» وهكذا قطعت الصغيرة وأمها مئات الكيلومترات أسبوعيا من تعز إلى صنعاء والعودة، ولسان الحال يلهج بالدعاء متضرعا إلى الله «اللهم لا تجمع بين عسرين وبلاءين ومشقتين».

■ ولكن ما هي حكاية مرضى الفشل الكلوي ومستشفى الثورة بتعز؟ عشرات الحالات المرضية يتم تحويلها يوميا من تعز إلى مستشفيات «الثورة» الحكومية في كل من إب وصنعاء لاجراء جلسات الغسيل الكلوي، يقال إن مركز الغسيل أو قسم الكلى بثورة تعز لا يقدر على مواجهة العدد الكبير من المرضى وطاقته الاستيعابية أقل بكثير من أن تستوعب مرضى الفشل الكلوي – صغارا أو كبارا– ومن الجنسين، ويقال أيضا وزيادة في البلاء أن مركز الكلى هناك عانى من إضرابات وإشكالات على صلة بخلافات ومشاحنات بين إدارة المستشفى وإدارة المركز والعاملين من أطباء وممرضين والنتيجة هي أن تقصد «هناء» وعشرات المرضى مشافي إب وصنعاء ذهابا إيابا.

■ طبعا لا الإعلام ولا المنظمات الأهلية ولا المجالس المحلية ولا الوزارات ولا أحد على الاطلاق سيجد من واجبه الالتفات لهكذا مشكلة خطيرة وتعبئة الرأي العام والجهود الرسمية والشعبية باتجاه الحد من النزيف الصحي والإنساني ووضع جدول زمني بمعالجات واقعية بصدد الوصول إلى حل نهائي ولو بعد حين. الجميع منشغل بالسياسة والصراع السياسي والتنابز بالالقاب وبطولات التخوين المتبادل وإهدار السلامة المعنوية والصحة العامة والسلم الأهلي.

■ بدلا من خطة معقولة لتوسعة مركز الكلى بتعز وإدخال أقسام مشابهة إلى مستشفيات أخرى أو التوجه إلى المانحين والمنظمات الإنسانية بخطط برامجية متكاملة لاستحداث مركز غسيل كلوي متخصص في المحافظة، بدلا من ذلك استسلم الجميع لواقع الحال وراحوا يصدرون المرضى بجرة قلم إلى محافظات أخرى هي أيضا تعاني من نفس المشكلة مع تزايد مرعب لأعداد مرضى الفشل الكلوي كما هو الحال مع مرضى السرطان والكبد والضغط والسكر.... إلخ.

■ سأعتبر هذا بلاغا بين يدي محافظ تعز الأستاذ شوقي أحمد هائل بالمقام الأول وهو وبلاغ على طاولة رئاسة الحكومة ووزارة الصحة العامة والسكان، هنا سكان بلا رعاية وصحة عامة بلا عناية وتذكروا أن «هناء» بنت الأعوام العشرة كان يمكن أن تكون طفلة لأحدكم، وساعتها كيف كنتم تتصرفون يا ترى؟!

* هناء هو الاسم الرمزي للطفلة المريضة، نزولا عند رغبة والدتها في عدم ذكر اسمها الحقيقي حيث ألحت «سكهنا المشاكل»

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

عيد دامس

وهيبة فارع

الكهرباء مصرة على أن يكون العيد القادم ظلاماً دامساً، مجرد سؤال ماهي جريمة هذا الشعب ليكافأ بالظلام والظلمة ..كنا نقول الدولة الظلامية على السراج والذبالة المغروسة في ربع ملعقة من الزيت، واليوم دولة ظلامية بس على ملايين البراميل من البترول ..! حرام والله، الله لايوفقكم يامن تعيثون في البلاد فسادا بحق رمضان

انتصاراً للدولة المدنية

همدان العليمي

البعض يعتبر تغيير الحكومة في هذه المرحلة بمثابة انتكاسة للتغيير وانتصار للنظام السابق.. وهذا أمر غير صحيح بل العكس هو الصحيح.. تغيير الحكومة أو أفراد فيها –ثبت عدم تمكنهم من العمل بشكل جيد– يعني انتصاراً لمبادئ الدولة المدنية الحديثة التي خرج الناس من أجلها، والتي تحرص على تصحيح الأخطاء أولا بأول قبل تفاقمها، وترفض المجاملة والمحسوبية وعدم الإعتراف بالأخطاء على حساب مصلحة البلد كما كان يحدث في السابق..

توزيع القوة

عزالدين سعيد الأصبحي

معركة المرحلةالانتقالية باليمن ليس في أي لجان للحوار بل هي في جانب إعادة هيكلة الجيش وقد بدأت وهي الخطوةالاهم لإعادة توزيع القوة.